التقى سفيري مصر وفلسطين لدى البلاد

الغانم استقبل المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي وسفيرنا لدى اليابان

الغانم مستقبلا بيزلي

.. ومستقبلا سفيرنا لدى اليابان

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه أمس المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة ديفيد بيزلي وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

حضر اللقاء مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية السفيرة أمل الحمد.

كما استقبل الغانم في مكتبه أمس سفير الكويت لدى اليابان حسن زمان.

واستقبل الغانم في سفير جمهورية مصر العربية لدى البلاد طارق القوني.

كما استقبل الغانم سالغانم يستقبل رئيسة وأعضاء اللجنة التحضيرية للملتقى (التعليم ومواءمته مع سوق العمل)

من جهة أخرى استقبل الغانم رئيسة اللجنة التحضيرية للملتقى (التعليم ومواءمته مع سوق العمل) رئيسة جمعية الصحفيين الكويتية فاطمة حسين يرافقها عدد من أعضاء اللجنة.

وحضر اللقاء أمين سر جمعية الصحفيين عدنان الراشد والأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي وأعضاء اللجنة علي الفضالة وحسين عبدالصمد وخالد الحشاش وفاطمة العازمي وهاشم الرفاعي.

يذكر أن جمعية الصحفيين الكويتية وبالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية تقوم حاليا بالتحضيرات لعقد ملتقى (التعليم ومواءمته مع سوق العمل) المتوقع عقده مطلع العام القادم تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح.

الرئيس خلال استقبالة السفير المصري

.. والسفير الفلسطيني

سأل وزير النفط عن نسبة الإنجاز في مشروع المصفاة الرابعة

فيصل الكندري للرومي: ما أسباب رفضكم التوقيع على مشروعين للطرق رغم موافقة الجهات المعنية ؟

أعلن النائب فيصل الكندري تقديمه سؤالا إلى وزير الأشغال العامة، وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي قال في مقدمته:نمى إلى علمي رفض وزير الأشغال العامة التوقيع على عدد من مناقصات الطرق وهما المشروعان ذوا الرقمين 257 و243 رغم موافقة الجهات المعنية على توقيعها ومنها (الجهاز المركزي للمناقصات العامة وإدارة الفتوى والتشريع وغيرها) ورغم وجود اعتماد مالي لها وعند وصول كتاب ديوان المحاسبة بسحب الموافقة على المشروعين (رغم حدوث هذا الأمر لأول مرة) ومناقشة ذلك بمجلس الوزراء تبين أن إعادة طرحها سيكلف الدولة زيادة عن التكلفة الحالية بنسبة تتراوح بين 30 ٪ – 50 ٪، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 ما أسباب رفضكم توقيع مناقصات الطرق في المشاريع ذوات الأرقام 257 و243 رغم موافقة الجهات المعنية؟

–2 كم قيمة الكلفة الفعلية للمشروعين بعد ترسية الجهاز المركزي للمناقصات العامة؟ وكم الكلفة بعد إعادة طرحها؟

–3 هل اطلعتم على زيادة كلفة المشروع؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب كم قيمة الزيادة على الكلفة السابقة؟ مع تزويدي بدراسة الجدوى الخاصة بإعادة طرح المناقصات.

من جانب آخر وجه النائب فيصل الكندري سؤالين إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي.

وقال الكندري في مقدمة السؤال الأول:

إن الهدف الأساسي من إنشاء المصفاة الرابعة هو توفير زيت الوقود لتوليد الطاقة لوزارة الكهرباء والماء لما فيه من توفير مادي، وبيئي وكان هذا الهدف أساسيا للإنشاء، ولم يكن هناك بديل في ذلك الوقت، وكما نمى إلى علمي بأنه من زمن بعيد وقبل الاتفاق على إنشاء المصفاة وعلى الرغم من ذلك استمرت المؤسسة بالمضي على إنشاء المشروع رغم عدم الحاجة له وتحقيق الجدوى من ذلك، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما نسبة الإنجاز في مشروع المصفاة الرابعة؟ وهل يوجد تأخير في الإنجاز؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى بيان الأسباب.

2 – تاريخ توقيع المشروع، وتاريخ بداية العمل فيه، وتكلفة المشروع كاملا، وهل توجد أي أوامر تغييرية؟ وكم تبلغ تكلفتها –إن وجدت–؟

3 – دراسة الجدوى للمشروع المذكور، وهل تحققت أو سوف تتحقق الجدوى من هذا المشروع؟

4 – هل توجد دراسة جدوى اقتصادية قبل البدء بالعمل لمعرفة

فيصل الكندري

مدى الحاجة للمصفاة الرابعة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بنسخة من هذه الدراسة.

5 – هل توجد بدائل أخرى عن زيت الوقود؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى ذكر هذه البدائل وتحديد الفرق في التكلفة والتأثير البيئي.

6 – هل حددت وزارة الكهرباء والماء نوع الوقود المراد استخدامه لتوليد الطاقة قبل دراسة الجدوى التي أعدتها مؤسسة البترول الكويتية؟ مع تزويدي بالمستندات المؤيدة للإجابة.

7 – هل كان التوجه إلى انتاج زيت الوقود من وزارة الكهرباء والماء أم نتج عن دراسة الجدوى الأساسية لمؤسسة البترول الكويتية؟ مع تزويدي بنسخة من المخاطبات التي أقر بموجبها نوع الوقود المراد انتاجه والجهة التي اعتمدته.

8 – هل استخدم الغاز المسال لتوليد الطاقة قبل التوقيع لإنشاء المصفاة الرابعة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تحديد تاريخ الاستخدام وأسباب استخدامه في تلك الفترة، وهل استمر في استخدامه بعد ذلك ولغاية متى؟ وهل أعدت المؤسسة دراسة جدوى جديدة لتحدي الأنسب من البدائل بين زيت الوقود والغاز المسال؟ يرجى تزويدي بنسخة من الدراسة –إن وجدت– وتاريخ عملها ونتائجها.

9 – إذا كان هناك نتائج جديدة لدراسة الجدوى التي أجريت بعد البدء بإنشاء المصفاة الرابعة لدراسة البدائل، هل سيكون هناك أوامر تغييرية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى بيان قيمتها المالية ومدة عملها، وهل أخذت الموافقات على نتائج التغيير لدراسة الجدوى الرسمية؟

وقال الكندري في مقدمة السؤال الثاني:

نشرت جريدة القبس بعددها رقم (16282) الصادر في تاريخ 30 سبتمبر 2018 نسخة من محضر اجتماع مجلس إدارة الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك) رقم 17 (2018/7) المنعقد في 5 يونيو الماضي وقبل تقديم الرئيس التنفيذي السابق لكيبيك استقالته من منصبه، وحيث تبين امتناع السيد الرئيس التنفيذي عن التوقيع على محضر الاجتماع مسجلا اعتراضا خطيا على المحضر حيث ذكر أن سبب امتناعه عن التوقيع لوجود تعديلات وإضافات أدخلت على المحضر بعد تقديم استقالته لا تعكس حقيقة ما دار من نقاش أثناء الاجتماع، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – نسخة من محضر اجتماع مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه.

2 – هل ما ذكره الرئيس التنفيذي السابق وما نشر في جريدة القبس صحيحا؟

3 – ما أسباب عزل أمين سر مجلس إدارة الشركة الكويتية للصناعات البترولية (كيبيك)؟ وهل من بينها اعتراضه على إجراء تعديل على محضر الاجتماع؟

4 – عادة يكون أمين سر مجلس الإدارة من الشركة ذاتها، فما أسباب تكليف شخص من خارج الشركة المذكورة للقيام بأعمال «أمين سر مجلس الإدارة»؟ وهل كلف شخص من خارج الشركة للقيام بأعمال «أمين سر مجلس الإدارة» في إحدى الشركات النفطية الأخرى؟ يرجى تحديد هذه الشركة، مع تزويدي بالمستندات المؤيدة للإجابة.

الفضالة: سأوجه أسئلة لوزير المالية عن أسباب عدم تطبيق البنوك تعديلات قانون «نهاية الخدمة»

طالب النائب يوسف الفضالة بضرورة تطبيق التعديلات التي تمت على القانون رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي والتي نصت على صرف مكافأة نهاية الخدمة كاملة للعاملين في القطاع الأهلي على البنوك والمؤسسات المالية.

وقال الفضالة في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن هذا القانون تم إقراره على مرحلتين في دور الانعقاد الأول، كما تم إقرار بعض التعديلات الأخرى في دور الانعقاد الثاني إلا أن بعض المؤسسات المالية والبنوك ترفض تطبيق القانون لأسباب وأعذار مختلفة.

وأشار الفضالة إلى أن هناك فتاوى حديثة من إدارة الفتوى والتشريع تنص على أحقية الموظفين في القطاع الخاص في صرف مكافأة نهاية الخدمة كاملة.

وأضاف انه سيوجه أسئلة برلمانية الى وزير المالية نايف الحجرف عن استجابة البنوك وتطبيقها قانون نهاية الخدمة بالتعديلات التي أقرت في دور الانعقاد الثاني، من جانب آخر أكد الفضالة استمرار متابعة الملف الصحي، موضحا انه سبق وأشار في دور الانعقاد الأول المخالفات الموجودة في وزارة الصحة أكثر من مرة وتواصل مع وزير الصحة السابق د.جمال الحربي وأنه استمر في المتابعة إلى أن تجاوبت الحكومة.

عاشور يطالب بإحالة المتجاوزين على المال العام في القطاع النفطي إلى النيابة العامة

طالب النائب صالح عاشور بإحالة من وردت أسماؤهم في استجواب وزير النفط وتم إدانتهم في تقرير لجنة التحقيق في تجاوزات القطاع النفطي إلى النيابة العامة.

وحذر عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة من عدم محاسبة هؤلاء الذين يتحملون مسؤولية ضياع المال العام وإتلاف أموال الدولة بما يزيد على 1.300 مليار دينار. وأعرب عن استغرابه من تسرب نتائج لجنة التحقيق قبل أن يطلع عليه مجلس الوزراء، مؤكدا أن النواب سيكون لهم موقف صارم تجاه أي ضرر يلحق بأعضاء اللجنة أو أقاربهم،

صالح عاشور

محملا الوزيرين أنس الصالح وبخيت الرشيدي مسؤولية حمايتهم. وأشار إلى أن هناك تضييقا على أقارب أعضاء اللجنة، سواء بتهديدهم بالإحالة إلى النيابة العامة، أو التحقيق معهم وإنهاء عقود بعضهم فعليًا نتيجة هذا التقرير.وقال إن أعضاء اللجنة أدوا دورهم وقدموا التقرير للجهات الرسمية ممثلة بمجلس الوزراء، مؤكدًا أن ما يحدث لهم اليوم من مضايقات أمر غير مقبول جملة وتفصيلا، ويدل على انحراف الجهات الرسمية بوزارة النفط حول هذه القضية.وأكد عاشور في ختام تصريحه أن تلك الأحداث ستثير تخوفات لدى أي شخص توكل إليه مهمة التحقيق ولن يقبل أحد مستقبلا بالمشاركة في لجان التحقيق إذا تمت معاملتهم بهذا الأسلوب.

أكد أنه سيكون سبباً في هجرة المعلمين والمعلمات للمهنة

الدوسري يطالب بإلغاء نظام البصمة في المدارس

طالب النائب ناصر الدوسري بإلغاء تطبيق نظام البصمة على أعضاء الهيئة التعليمية في المدارس الحكومية مؤكدا أنه لا يخدم العملية التعليمية، ولن يحقق المرجو منه، بل سيكون سببا في هجرة المعلمين والمعلمات الكويتيين والكويتيات لمهنة التعليم.

وقال الدوسري في تصريح صحافي اليوم إن لمهنة التدريس طبيعتها الخاصة، ونظام البصمة بموعد الحضور والانصراف لا تحدد الالتزام بتأدية العمل، بل هناك عوامل أخرى أكثر أهمية، والمعلمين يحرصون على الوجود قبل

ناصر الدوسري

موعد الحصص الدراسية الخاصة بهم، ويجب أن يترك لمدير المدرسة تقدير ذلك.

ودعا الدوسري إلى إعادة النظر في هذا القرار وتعليقه نهائيا، خاصة أنه وحسب تأكيد مديرين ومديرات عدد من المدارس الحكومية أن القرار لا يخدم العملية التعليمية.

وأشار الدوسري إلى أن مديري المدارس أبلغوه بأنه يتم التجاوز عن بعض حالات التأخير والانصراف المبكر، للحد من نسبة الغياب، كما أن القرار يقيد عمل المديرين ما سينعكس سلبا على العملية التعليمية، وسيجعل اهتمام المعلم بالبصمة أكثر من العطاء داخل الفصل.

البابطين يقترح وضع حد للأوامر التغييرية من أجل وقف هدر المال العام وسرعة إنجاز المشاريع

أعلن النائب عبدالوهاب عن تقديمه اقتراحا بقانون يهدف إلى تقنين صلاحية الجهاز المركزي للمناقصات بما يخص أخذ موافقته لأوامر تغييرية بما لا يتجاوز ٢٠٪ من القيمة الإجمالية للعقد.

وجاءت مواد الاقتراح على النحو التالي:

المادة الأولى:يستبدل بنص المادة (74) من القانون رقم (49) لسنة 2016 المشار إليه النص الآتي:

مادة (74):«لا يجوز للجهة صاحبة الشأن في مناقصة العقود الخاضعة لأحكام هذا القانون إصدار أوامر تغييرية تجاوز المجموع غير الجبري لقيمتها سواء بالزيادة أو بالنقص بنسبة (5 ٪) وبحد أقصى نسبة (20 ٪) من مجموع قيمة العقد إلا بموافقة مجلس الجهاز على الطلب خلال مدة لا تجاوز شهرا من تاريخ تقديمه، وتصدر الموافقة بناء على مذكرة مسببة من القطاع الفني للجهاز والجهة صاحبة الشأن والجهة المشرفة على التنفيذ إن وجدت».

المادة الثانية:على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:في مقابل تنامي حجم الإنفاق الاستثماري للموازنة العامة للدولة لتحقيق أهداف مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هناك توجهات في السياسة العامة للدولة ترمي إلى ترشيد الإنفاق والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والعمل على الحد من الهدر في الموازنة المالية.وفي هذا الإطار ظواهر عديدة رصدت تتمثل إحداها في بروز الأوامر التغييرية على عقود المشاريع الإنشائية كأحد أهم وأبرز مظاهر الهدر والاستنزاف للمال العام، وأسباب التأخير في إنجاز المشاريع وزيادة تكاليفها،

عبدالوهاب البابطين

التي قد تفوق في بعض الأحيان 100 ٪.ويضاف إلى ذلك أن هذه الظاهرة تسببت بحدوث خلل ملموس في التوازن التخطيطي للمشاريع وإرباك في أولوياتها.وفي محاولة التصدي لهذه الظاهرة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، جاء هذا الاقتراح بهدف تقنين سلطة الجهاز بما يخص أخذ موافقته على الأوامر التغييرية بنسبة لا تجاوز (20 ٪) وذلك بناء على مذكرة مسببة من القطاع الفني للجهاز والجهة صاحبة الشأن والجهة المشرفة على التنفيذ –إن وجدت– لضمان أن تراعي بذلك الأمور الفنية الصادرة من جهة متخصصة قادرة على تقييم هذه التعديلات ومدى فاعليتها وبما يخص تقديم الدراسات والبيانات الفنية والمالية اللازمة أثناء اعتماد المشروع وطرحه.

العازمي يسأل الرشيدي عن شروط تولي منصب رئيس قسم طوارئ الكهرباء

وجه النائب حمدان العازمي سؤالا إلى وزير النفط، وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي طالبه فيه بإفادته وتزويده بالآتي:

1 – ما الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى منصب رئيس قسم طوارئ الكهرباء؟ وكم مدة الخدمة المطلوبة للقبول في تلك الوظيفة؟

2 – نسخة من السيرة الذاتية والمؤهلات الحاصل عليها جميع المتقدمين لوظيفة رئيس قسم طوارئ الكهرباء – الجهراء.

3 – ما طبيعة الاختبار التحريري الذي يجب على المتقدم لوظيفة رئيس قسم طوارئ الكهرباء اجتيازه؟ وكم الدرجة التي تؤهل المتقدم للنجاح واجتياز الاختبار؟

4 – ما معايير اختيار المتقدم لشغل الوظيفة الإشرافية بعد اجتياز الاختبار التحريري؟

5 – هل طبقت المفاضلة التي أقرها ديوان الخدمة المدنية على من نجح في الاختبار التحريري؟

6 – السيرة الذاتية ومؤهلات جميع رؤساء أقسام طوارئ الكهرباء في جميع المحافظات.